سعر البرميل يصل الى 75 دولارا

صدمة نفطية قوية لكنها ابطأ من سابقاتها

■ باريس ـ اف ب: دوامة اسعار النفط التي يصفها اقتصاديون بانها «صدمة نفطية ثالثة» بعد صدمتي 1973 و1979 تختلف عنهما في الواقع لانها تضرب خصوصا الدول المستهلكة الافضل استعدادا وعلى فترة اطول بكثير وبدون ان تسبب تضخما.

وللمرة الثانية خلال يومين تجاوز سعر البرميل من خام برنت القياسي في لندن 74 دولارا الجمعة وسجل 74,38 دولار. وفي بورصة نايمكس بنيويورك صعد الخام الامريكي لعقود حزيران (يونيو) دولارا و316 سنتا الى 75 دولارا للبرميل.

وقال انطوان برونيه كبير الخبراء الاستراتيجيين في بنك اتش اس بي سي البريطاني ان هذا السعر للنفط يبقى في الارقام الحقيقية «اقل بكثير من الاسعار التاريخية التي سجلت في نيسان (ابريل) 1980» والمقدرة بـ97 دولارا.

واضاف «حتى اذا حافظت الاسعار على وتيرة الارتفاع التي سجلت في الفصول الثلاثة الاخيرة فانها تحتاج الى سنتين اخريين لتبلغ ذروتها السابقة. لذلك، فان مجرد تجاوزها السبعين دولارا لا يكفي لبدء انخفاض في الطلب العالمي».

وتابع ان «هذه الصدمة لم تكن مفاجئة» بالقدر الذي كانت عليه الصدمتان السابقتان «لكنها اقوى» لانها ناجمة عن بلوغ القدرات الانتاجية حدها الاقصى وليس عن وقف مفتعل لاسباب سياسية.

واكد ان «هذه الصدمة التي تشبه بلدوزرا» مستمرة منذ ثلاثة اعوام مقابل تسعة اشهر استغرقتها الصدمة النفطية الاولى في 1973 بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) وعشرة اشهر في الصدمة الثانية اثر الثورة الاسلامية.

وقد ارتفعت الاسعار ثلاثة اضعاف منذ بداية 2002 لكنها ارتفعت بمقدار 2,1 مرة في 1979 ـ 1980 و2,6 في 1973.

الا أن هذه الصدمة تبدو اقل تأثيرا لان الدول المستهلكة خففت من تبعيتها في عدة مجالات عبر سياسات توفير الطاقة وتنويع مصادر الطاقة.

وفي 2003، تراجعت حصة النفط في الاستهلاك الشامل للطاقة في ثلاثين دولة غنية في منظمة التعاون والتنمية في اوروبا الى 52,7% مقابل 56,7% في 1973، حسب وكالة الطاقة الدولية المؤسسة التي انشئت في 1974 للحد من وضع هذه البلدان الهش في قطاع الطاقة.

والوضع الاقتصادي تطور كثيرا ايضا. فالصدمتان الاولان حدثتا بينما كان العالم يشهد ازدهارا وحتى افراطا في النمو. واليوم تمنع العولمة والمنافسة المؤسسات من استخدام اسعار البيع للتعويض عن النفقات.

وفي نهاية المطاف بقي التضخم تحت السيطرة، والامر لم يكن كذلك في 1973 و1979.

ويرى الاقتصاديون ان الازمة الحالية اقل ضررا لان زيادة في التضخم ستدفع المصارف المركزية الى زيادة معدلات الفائدة وهذا سيؤدي الى كسر النمو. وحاليا ما زال ارتفاع معدلات الفائدة تدريجيا.

وفي ما يلي بؤر التوتر الرئيسية التي تشكل السبب الرئيسي لارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية:

● البرنامج النووي الايراني الذي تعارضه امريكا والذي يثير تخوفا من تدخل عسكري امريكي في هذا البلد الذي يحتل المرتبة الرابعة بين الدول المنتجة للنفط في العالم.

ويمكن ان ترد طهران على اي عقوبة تفرض عليها عبر وقف صادراتها التي تقدر بـ2,7 مليون برميل يوميا او اغلاق مضيق هرمز الممر الاستراتيجي الذي يعبره حوالي عشرين بالمئة من الانتاج النفطي العالمي.

● الحركة الانفصالية في نيجيريا حيث ضاعف الناشطون الانفصاليون، الذين يطالبون باستقلال منطقة دلتا النيجر النفطية جنوب نيجيريا سادس دولة مصدرة للنفط في العالم، عمليات احتجاز الرهائن والهجمات على المواقع النفطية في الاشهر الاخيرة مما ادى الى تراجع الانتاج بنسبة عشرين بالمئة.

والنفط النيجيري مطلوب في الاسواق نظرا لنوعيته.

ويرى المحللون ان عدم الاستقرار سيستمر حتى الانتخابات الرئاسية في 2007 على الاقل بسبب الترشيح الذي لا يلقى قبولا شعبيا للرئيس الحالي اولوسيغون اوباسانجو، لولاية ثالثة لا يسمح بها الدستور.

● النزاع في العراق الذي ما زال العراق في حالة اضطراب. وتؤدي عمليات التخريب التي يقوم بها المعارضون للنظام الجديد والاحوال الجوية السيئة الى بقاء الانتاج حول 1,5 مليون برميل يوميا اي اقل باربعين بالمئة مما كان عليه قبل الحرب.

● الازمة بين تشاد والبنك الدولي حيث تهدد تشاد بتعليق انتاجها البالغ 250 الف برميل يوميا اعتبارا من نهاية نيسان (ابريل) اذا لم تستعد حتى ذلك التاريخ عائداتها النفطية التي جمدها البنك الدولي في كانون الثاني (يناير) لان حكومة تشاد غيرت من طرف واحد اتفاقا بين الجانبين كان يقضي بتخصيص نسبة من العائدات النفطية لبرامج اجتماعية ولمكافحة الفقر.

● هيمنة الدولة على النفط في امريكا اللاتينية الى جانب التهديدات التي يطلقها باستمرار الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز بقطع الصادرات عن الولايات المتحدة. وتنظر الاسواق باستياء الى تعزيز هيمنة الدولة على الموارد النفطية والغازية في امريكا اللاتينية.

فمنذ اقل من شهر تجبر فنزويلا الشركات الاجنبية على اشراك الشركة الوطنية في استثمار النفط الفنزويلي.

وتبنت بوليفيا العام الماضي قانونا جديدا يفرض مراقبة الدولة على احتياطات الطاقة في البلاد بينما زاد قانون جديد في الاكوادور في آذار (مارس) الضرائب التي تدفعها الشركات النفطية الاجنبية للدولة.

وفي البيرو يريد اويانتا اومالا المرشح الاوفر حظا للفوز في الانتخابات الرئاسية اعادة النظر في عقود الشركات الاجنبية.

● موسم الاعاصير في خليج المكسيك الذي يستمر من حزيران (يونيو) الى ايلول (سبتمبر) في المحيط الاطلسي، والذي يتوقع ان يشهد تسعة اعاصير كبرى هذه السنة ويؤثر على المواقع النفطية في خليج المكسيك.

في آب (اغسطس) 2005، ادى مرور الاعصارين كاترينا وريتا في المنطقة الى ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية.

خبراء يتساءلون: عند أي مستوى تبلغ أسعار النفط حد الخطر؟

الدوحة ـ من باربارا لويس:

يرى العديد من المحللين أن مستوى الـ70 دولارا للبرميل النفط الذي تجاوزته الاسعار الاسبوع الماضي يشكل خطرا. لكن البعض يقول ان استقرار الاسعار على مستويات أعلى بكثير من 60 دولارا للبرميل لم يحدث ضررا كبيرا بل كان له بعض الفوائد.

واتفقت اراء وزراء من 65 دولة ومسؤولين من شركات نفطية كبرى مثل اكسون موبيل وورويال داتش شل وبي.بي وشيفرون يجتمعون في الدوحة في مطلع الاسبوع على أن الاسعار القياسية الراهنة عالية لكنهم انقسموا بشأن تحديد المستوى العادل للاسعار.

ويعتمد ذلك ضمن أشياء أخرى على تصاعد تكاليف استخراج النفط وعلى قيمة الدولار الذي يسعر به النفط وقبل كل شيء على مستوى الاسعار الذي يتحمله العالم قبل أن يدخل في حالة كساد وينهار عنده الطلب على الوقود.

وقال نور الدين اية الحسين وزير الطاقة الجزائري السابق ورئيس شركة نالكوزا لاستشارات الطاقة مستوى «60 دولارا لم يحدث كسادا... بل يحد من نمو الطلب على النفط وله تأثير ايجابي على البيئة».

وقال في مؤتمر هذا الشهر «على جانب العرض فانه يشجع على نمو الطاقة الانتاجية العالمية سواء في الامدادات التقليدية او غير التقليدية. ونتيجة لذلك فانه يمثل حماية من أزمات الطاقة في المستقبل».

وقالت أوبك في تقريرها الشهري عن سوق النفط ان أسعار النفط زادت الى أكثر من ثلاثة أمثالها منذ بداية عام 2002 لكن حتى الان فان أثرها على اجمالي الناتج المحلي لم يزد عن واحد بالمئة. وعلى الرغم من القيمة الاسمية القياسية للنفط فان وزراء المالية والاقتصاد يتوقعون المزيد من الارتفاع.

وعدل صندوق النقد الدولي في تقريره عن اتجاهات الاقتصاد العالمي الصادر يوم الاربعاء بالزيادة توقعاته للنمو العالمي في عام 2006 الى 4,9 بالمئة بدلا من 4,3 بالمئة. لكنه حذر من أن التأثير الكامل لارتفاع أسعار الطاقة ربما لم يظهر بعد. وحتى اذا كانت القوى الاقتصادية الاكبر حجما مازالت مزدهرة فان الدول الفقيرة تجاهد لملاحقة ارتفاع تكلفة الوقود.

وصنفت بوركينا فاسو ثالث أفقر دولة في العالم في عام 2005 في مؤشر التنمية البشرية الذي تصدره الامم المتحدة وهي تعتمد بالكامل على واردات وقود وسائل المواصلات.

وقال بينوا سامبو الامين العام لشركة النفط والغاز الوطنية في بوركينا فاسو وهي شركة حكومية تستورد الوقود وتخزنه «صراحة عندما ترتفع الاسعار فاننا نتضرر. هذا هو الحال. ليس هناك أي ميزة».

واندونيسيا العضو الوحيد في أوبك الذي تزيد وارداته من النفط عن صادراته منه دفعت الثمن كذلك. وضاعفت اندونيسيا اسعار مبيعات التجزئة من منتجات النفط في تشرين الاول (اكتوبر) في محاولة لخفض تكاليف دعم الوقود.

ودفعت هذه الزيادة معدل التضخم الى اعلى مستوياته في أكثر من ست سنوات وأبطأت نمو الاقتصاد وخفضت الاستهلاك اذ اختار فقراء اندونيسيا الحد من تحركاتهم بدلا من زيادة انفاقهم.

وحتى أعضاء اوبك الاخرين بدأوا يشعرون بالقلق من أن يكون لارتفاع أسعار النفط تداعيات تتمثل في زيادة تكلفة مشروعات زيادة الانتاج. وقال وزير الطاقة القطري عبد الله العطية «التكلفة مشكلة... التكلفة تقتل المشروع في بعض الاحيان».

وبالنسبة لمنتجي النفط تعوض الايرادات المرتفعة زيادة التكلفة. ومن المتوقع أن تحقق السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم ايرادات قياسية تبلغ نحو 160 مليار دولار هذا العام سيمول بعضها خطة بتكلفه 50 مليار دولار لزيادة الطاقة الانتاجية.

وأبدى صندوق النقد قلقه بشأن الاختلالات العالمية اذ يحقق منتجو النفط فوائض ضخمة في ميزان المعاملات الجارية في حين يتزايد العجز في الولايات المتحدة. وأي أثر سلبي سيكون أقل مما أحدثته المقاطعة العربية في عام 1973 والثورة الايرانية في عام 1979 عندما ارتفعت أسعار النفط بالقيم الحقيقية عن المستويات الاسمية القياسية الراهنة.

وقال ريتشارد باتي المحلل في بنك ستاندرد لايف «باحتساب اثر التضخم في مؤشر اسعار المستهلكين الامريكي يجب ان يتجاوز سعر النفط 110 دولارات للبرميل ليعادل قيمته في أوائل الثمانينات».

وأضاف «لذلك على سبيل المثال فان سعر 55 دولارا للبرميل اليوم يعادل بالقيمة الحقيقية سعرا يقل عن 20 دولارا للبرميل في أوائل الثمانينات».

ومن الاختلافات الاخرى أن الهزات السعرية السابقة شجعت على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما كان الاثر التضخمي محدودا فيما يرجع جزئيا الى أن النفط تحول الى نوع من الضريبة المفروضة على الجميع

وفي مناخ العولمة والتنافس تستوعب الشركات الصناعية ارتفاع تكلفة المواد الخام عن طريق خفض تكلفة العمل بدلا من زيادة أسعار منتجاتها خوفا من فقد حصة في السوق لسلع أرخص تنتج في الصين والهند وشرق أوروبا.

وقال باتي «اذا ارتفع سعر النفط فان الشركات ستخفض تكلفة العمل... سلوك الشركات وسلوك الافراد اختلف بدرجة كبيرة فيما يبدو».

قطر تعزز انتاج النفط بعد تركيزها لسنوات على الغاز

الدوحة ـ من غيداء غنطوس وعدي سري:

تعمل قطر عضو منظمة أوبك على تعزيز طاقتها الانتاجية من النفط وتتطلع لاستثمارات في مجال الطاقة بالخارج بعدما أمضت السنوات العشر الاخيرة في تطوير احتياطياتها من الغاز الطبيعي التي تعد ثالث أكبر احتياطي عالمي.

وشهد قطاع الغاز القطري نموا فائقا اذ من المتوقع أن يبلغ الانتاج حوالي 25 مليار قدم مكعبة يوميا بحلول عام 2011 أي قبل عقد من الجدول الزمني المقرر ومقارنة مع 11 مليار قدم مكعبة حاليا.

وتراجع الدوحة الان احتياطيات حقل غاز الشمال وهو الاكبر في العالم وسيتعين أن تنتظر المشروعات المستقبلية الى حين اتمام دراسة سبل الحفاظ على معدلات الانتاج التي ارتفعت بحدة.

وقال وزير النفط والصناعة القطري عبد الله بن حمد العطية ان بلاده التي ترمي الى زيادة انتاج الغاز الطبيعي المسال ثلاث مرات الى 77 مليون طن بحلول عام 2010 تريد تجنب الحاق الضرر باحتياطياتها من الغاز وحجزها لتمديد عقود مبيعات طويلة الاجل بعد انتهائها.

وقال ناصر الجيدة مدير ادارة مشروعات النفط والغاز في شركة قطر للبترول «لا يوجد توقف عند مستوى بذاته. دعنا أولا نصل الى 25 مليارا قبل أن نتحدث عن 27 و28 و29. يتعين معرفة الحقل قبل الشروع في المزيد من العمل».

وقال لرويترز «يجب أن ننظر في سوق الغاز وما الذي يتعين عمله في أنشطة المصب ومشتقات الغاز». وأضاف «ونواصل البحث عن النفط والغاز».

وفي حين ساعدت الاستثمارات الاجنبية قطر على تجاوز جارتيها السعودية وايران في تطوير الغاز الطبيعي الا أن الدوحة لاتزال تعتمد على صادرات النفط في الجزء الاكبر من عائدات الدولة.

وقال العطية ان قطر وهي أصغر منتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ستنفق أكثر من خمسة مليارات دولار لزيادة انتاجها من النفط. ومن المتوقع أن يرتفع الانتاج الى أكثر من مليون برميل يوميا بحلول عام 2009 من 850 الف برميل يوميا حاليا وسيجيء الانتاج الاضافي من حقل الشاهين.

وأخبر الوزير رويترز هذا الاسبوع «لدينا خمس مناطق الان تشملها اتفاقيات مشاركة في الانتاج وتجري الشركات المسوح السيزمية أو ستبدأ في أعمال الحفر قريبا». وأضاف «ومن المأمول أن نكتشف نفطا أكثر مما (سينتج عن) التوسع في حقل الشاهين».

وتستثمر قطر بالفعل لزيادة طاقة التكرير المحلية حيث يتم تشييد مصفاة من المقرر استكمالها بحلول 2008 وتجري دراسة مشروع مصفاة ثانية ستضيف حال الموافقة عليها بين 200 الف برميل يوميا و250 الف برميل يوميا الى طاقة التكرير بحلول 2010.

وتأمل قطر أيضا توسيع استثماراتها في مجال الطاقة عن طريق انفاق جزء من عائداتها النفطية على مشروعات في الخارج من خلال ذارع استثماري جديد هو شركة قطر للبترول العالمية. وقال فيصل السويدي رئيس اللجنة المشرفة على شركة قطر للبترول العالمية في وقت سابق من هذا الشهر «لقد أنجزنا العديد من المشروعات داخل قطر وشعر وزير البترول أن الوقت قد حان للانطلاق عالميا».

وقال السويدي «لانزال في مراحل مبكرة جدا. الفكرة هي الاستثمار في مشروعات للنفط والغاز سواء كانت التكرير أو البتروكيمايات أو الغاز الطبيعي المسال أو غاز البترول المسال ومشروعات المنبع أيضا ضمن المجال».

ولا تزال الشركة تفتقر الى هيكل اداري ولم تصدر تفاصيل بشأن رأسمالها والاموال التي ستنفقها. وقال مسؤول قطري ان شركة قطر للبترول العالمية ستسعى الى استثمارات منخفضة المخاطر في بادىء الامر وستبدأ بشراء حصص في مرافىء ومصافي تكرير.

وربما لا يمكن مقارنة القدرة الانفاقية لقطر مع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم حيث بلغ حجم الاقتصاد القطري العام الماضي 34,5 مليار دولار مقارنة مع أكثر من 300 مليار دولار حجم اقتصاد المملكة العربية السعودية. لكن قطر استفادت أيضا من ارتفاع أسعار النفط.

وقال ستيف برايس الخبير الاقتصادي للشرق الاوسط في بنك ستاندرد تشارترد في دبي «من منظور محلي فانهم يدخرون الكثير من الاموال في الوقت الراهن وفائض ميزانيتهم بلغ 15 في المئة العام الماضي وسيصبح 14 في المئة هذا العام».

وقال برايس ان من المتوقع أن تنفق قطر 138 مليار دولار بحلول عام 2015 أي حوالي أربعة أمثال حجم الاقتصاد المحلي وسيستحوذ قطاع الطاقة على أكثر من 50 في المئة من اجمالي هذا المبلغ. وأضاف «هناك تسارع في برامج الانفاق... الناس تزداد ثقتهم الان ازاء استمرار أسعار النفط حيث هي أو بالقطع عدم انخفاضها بشدة».

ومن بين المشروعات التي تبلغ استثماراتها مليارات الدولارات وتنتظر مراجعة احتياطيات حقل الشمال مشروعات مقترحة لتحويل الغاز الى وقود سائل مع شركة ماراثون أويل وكونوكو فيليبس لتعزيز تلك الصناعة الناشئة في قطر.

ومن المقرر أن تبدأ منشأة لتحويل الغاز الى وقود سائل بقيمة ثلاثة مليارات دولار الانتاج في وقت لاحق هذا العام وهي مشروع مشترك مع شركة ساسول ويجري تطوير مجمع اخر بقيمة ستة مليارات دولار بالتعاون مع رويال داتش شل ومن المقرر أن يبدأ الانتاج في 2008 أو 2009.

الجزائر تدعو الدول الغنية المستهلكة للعمل على خفض التوترات السياسية

■ الدوحة ـ رويترز: قال شكيب خليل وزير النفط الجزائري الجمعة انه يتعين على الدول المستهلكة أن تقدم ضمانات بشأن الطلب اذا كانت تريد من أوبك ضخ المزيد من النفط وأن تعمل على تقليل التوترات السياسية لخفض أسعار الخام.

وقال خليل لرويترز في مقابلة ان منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) عملت لسنوات على ضمان توافر الامدادات للاسواق العالمية لكن الوقت حان لكي تقوم الدول المستهلكة بدورها. ويعقد وزراء ومسؤولو شركات نفطية من الدول المستهلكة والمنتجة اجتماعا في الدوحة نهاية الاسبوع لكن من المستبعد أن يتوصلوا الى اتفاق حول سبل خفض أسعار النفط.

وقال وزير النفط الجزائري «كل طرف يطالب الاخر بعمل شيء ليس بمقدوره مالم يخطو الاخر الخطوة الاولى. انها حلقة مفرغة». ومضى قائلا «جانب يقول... اضمن العرض والاخر يقول... اضمن الطلب».

وقال خليل «أوبك تستطيع أن تتعامل مع مسائل يمكنها السيطرة عليها لكن... لا يمكننا عمل أي شيء حيال القضايا السياسية في العالم. تلك مشكلة رئيسية». وتابع «يجب على الدول المستهلكة ان تسوي مسائل كثيرة على الاقل المسائل التي يمكنها احداث تأثير فيها» مشيرا الى توافر المعروض النفطي في الاسواق ومستوى المخزونات مرتفع لذا فان أي اجراء تتخذه أوبك لزيادة الانتاج لن يزيد على كونه لفتة رمزية.

وتابع «السوق سيفهم الامر. اذا فعلنا شيئا فيجب أن يكون من الممكن تصديقه. لماذا نخفي الحقيقة». واستثمرت أوبك التي تسيطر على أكثر من نصف صادرات النفط العالمية بكثافة بالفعل لزيادة طاقتها الانتاجية.

وقال خليل ان أوبك ضمنت لسنوات توافر طاقة انتاجية فائضة دون الحصول على مقابل كاف من المستهلكين. واضاف «لهذا السبب توافر لدينا الكثير من الطاقة الانتاجية المتاحة لوقت طويل لكن الدول المنتجة هي التي تحملت تكاليف ذلك... الدول المستهلكة لم تدفع أبدا لقاء الطاقة المتاحة. الان تعلمنا الدرس».

ومن المتوقع أن تستغل أي طاقة فائضة لانتاج النفط تتوافر لدى أوبك الى أقصى مدى في ظل استمرار نمو الطلب. وقال خليل «الطلب سيكون قويا جدا. والطاقة الانتاجية الفائضة ستكون محدودة للغاية».

الرئيس الايراني يرى ان أسعار النفط «جيدة جدا» ويجدد عرضه بيع اوبك النفط للدول الفقيرة باسعار اقل

■ طهران ـ رويترز: نقلت وكالة مهر الايرانية للانباء عن الرئيسي محمود أحمدي نجاد قوله الجمعة ان ارتفاع أسعار النفط وتزايد دخل الصادرات «جيد جدا».

وقال أحمدي نجاد خلال جولة بمعرض نفطي في طهران «الزيادة في سعر النفط ونمو دخل النفط أمر جيد جدا. ونحن نأمل أن تصل أسعار النفط الى المستويات الحقيقية».

ولم يوضح أحمدي نجاد ما هو المستوى الحقيقي الذي يراه للنفط.

لكن هذه التصريحات وتصريحات سابقة تشير الى أنه يعتقد أن أسعار النفط يجب أن ترتفع عن المستوى القياسي الذي بلغته هذا الاسبوع أعلى من 74 دولارا للبرميل.

وكان وزير النفط الايراني قال في اليوم السابق ان ايران راضية عن أسعار النفط الحالية والتي بلغت أعلى مستوياتها على الاطلاق هذا الاسبوع.

وأشار الوزير الى أن ارتفاع الاسعار يرجع الى نقص البنزين في السوق الامريكية وليس نقص النفط الخام في الاسواق العالمية. ويخشى أغلب أعضاء أوبك أن يضر ارتفاع سعر النفط بالنمو الاقتصادي وسبق أن أبدت ايران رأيا مماثلا.

وفي تصريحات سابقة بالمعرض قال أحمدي نجاد ان ايران تبحث عن سبل للمساعدة في حماية الدول الفقيرة من أثر ارتفاع الاسعار لكنه أضاف أن على الدول الغنية أن تدفع ما وصفه بأنه «السعر الحقيقي» للنفط.

وقال نواب ايرانيون من قبل ان السعر المناسب للنفط يبلغ 100 دولار للبرميل أو أكثر.

وجدد الرئيس الايراني عرضه المتعلق بتسعيرتين للنفط الذي ينبغي ان يباع «بسعر واقعي» للدول الغنية وبسعر ارخص للدول الفقيرة. وقال «ينبغي ان نعتمد صيغة واجندة لمنع اسعار النفط المرتفعة من التاثير سلبا على الدول الضعيفة التي لا تملك النفط الخام».

واضاف ان هذه الدول الفقيرة «ينبغي ان لا تلقى معاملة سيئة في حين يجدر بالدول الصناعية التي تملك مليارات الدولارات ان تدفع سعرا واقعيا للنفط».

وكان الرئيس الايراني قد طرح هذه الفكرة للمرة الاولى الاربعاء الماضي عندما اقترح ان تقوم منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) بتحديد حصة «بسعر افضل للمستهلكين الفقراء».

وتشبه هذه الفكرة الاجراء المطبق في الفنادق التي تملكها الحكومة في ايران والتي تحاسب النزلاء الاجانب بتعرفات تفوق تلك المطبقة على الايرانيين.

وتشبه خصوصا برنامج «النفط للفقراء» الذي دافع عنه الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، احد اقرب حلفاء الرئيس الايراني.

ولم يذكر أحمدي نجاد تفاصيل عن الية التمويل لكن أوبك لديها صندوق لدعم برامج التنمية.

وفي اذار (مارس) بلغ انتاج أوبك باستثناء العراق 27,81 مليون برميل في اليوم كان انتاج ايران منها 3,85 مليون برميل في اليوم.

رينو تبحث طلب ايران بشأن صادرات السيارة لوغان

■ طهران ـ رويترز: قال مسؤول بشركة رينو الفرنسية لصناعة السيارات الجمعة ان الشركة تبحث طلب ايران تصدير السيارة الـ90 (لوغان(التي سيجري انتاجها في مصانع ايرانية لكنه قال ان الرسوم الجمركية التي تفرضها دول أخرى تمثل عائقا.

وفي وقت سابق من هذا الاسبوع ذكرت وسائل اعلام ايرانية رسمية أن الحكومة أمرت بتعليق صفقة المشروع المشترك لانتاج سيارة رينو الاقتصادية مالم يتم تلبية المطالب الايرانية.

ويقول مسؤولون ان ايران تريد الحصول على حصة قدرها 20 في المئة من أي صادرات عالمية للسيارة لوغان. وقال علي مداد خليلي المتحدث باسم شركة رينو فارس التابعة للشركة الفرنسية في ايران ان بين العقبات التي تقف في وجه التصدير أن ايران ليست عضوا في اتفاقيات تجارية مع الدول المجاورة مما يعني أن الصادرات الى تلك الدول ستفرض عليها رسوم جمركية.

وأضاف قائلا لرويترز «ما قلناه هو أننا نأمل في تحقيق رغبة ايران في حصة قدرها 20 في المئة من الصادرات. لكننا لم نتعهد بأي شيء بعد».

وقال «المشكلة الرئيسية ناتجة عن أن ايران ليست عضوا في اتفاقيات اقتصادية اقليمية والرسوم الجمركية المرتفعة على صادرات ايران الى دول اسيا الوسطى وتركيا والبلدان العربية». و

اضاف أن الرسوم الجمركية ستقلل القدرة التنافسية للسيارة لوجان في تلك الدول وأن أحد الاحتمالات قد يكون تصدير اجزاء السيارة بدلا من سيارات مصنعة بالكامل. لكنه قال أيضا ان أي اتفاقية تصدير ستتطلب تنازلات من ايران لم يحددها.

محللون: اسعار النفط ستبقى مرتفعة لفترة طويلة لكن الاقتصاد العالمي ما زال يقاوم آثارها

لندن ـ من بيرين فاي:

قال محللون ان اسعار النفط التي تقترب من الـ75 دولارا للبرميل ستبقى على هذا الوضع لفترة طويلة على ما يبدو، ورأوا ان نمو الاقتصاد العالمي يقاوم هذا الوضع بشكل افضل مما كان متوقعا لكن تأثيره سيكون حتميا على الامد الطويل.

ومنذ بداية العام الجاري ارتفعت اسعار النفط بنسبة عشرين بالمئة لتسجل مستويات قياسية خلال الاسبوع الجاري. وتجاوز سعر برميل النفط المرجعي لبحر الشمال (برنت) الـ74 دولارا للمرة الاولى الخميس في لندن بينما تجاوز سعر برميل النفط المرجعي الخفيف الـ72 دولارا في نيويورك.

واسعار النفط الآن أعلى بثمانين بالمئة مما كانت عليه في كانون الثاني (يناير) 2005 واعلى بثلاث مرات عما كانت عليه منذ اربع سنوات، بينما يرى محللون ان الارتفاع لم ينته بعد.

والاحتمالات عديدة. فالمراقبون يتوقعون ان يبلغ سعر برميل النفط ثمانين دولارا اذا كان موسم الاعاصير بالشدة التي سجلها العام الماضي في المحيط الاطلسي، ومئة دولار للبرميل الواحد اذا قررت الولايات المتحدة التدخل عسكريا ضد ايران لمعاقبتها على رفضها وقف تخصيب اليورانيوم.

وما يثير القلق اكثر هو ما يراه الخبراء من ان الامر ليس عابرا بل ظاهرة دائمة يجب على العالم ان يتأقلم معها.

وقال مدير صندوق النقد الدولي رودريغو راتو الخميس ان «اسعار النفط بلغت مستويات يستبعد معها العودة الى الاسعار التي كانت مطبقة منذ سنتين اي بين ثلاثين و35 دولارا للبرميل».

واضاف ان هناك «احتمالا كبيرا ان يتجاوز سعر البرميل الثمانين دولارا» منتصف العام الجاري.

ويبدو ان الاقتصاد العالمي لم يتأثر حاليا بارتفاع نفقات الطاقة. وتبدو هذه المقاومة واضحة في قطاع النقل خصوصا.

وكان صندوق النقد الدولي راجع الاربعاء الماضي تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي ليرفعها الى 4,9% في 2006 معترفا بان ارتفاع سعر النفط «اقل تأثيرا» مما كان متوقعا.

وقال بروس ايفيرز، المحلل في مصرف اينفست تك «انه امر لا يصدق. لا ارى النقطة التي يمكن ان تبدأ فيها الاسعار التأثير على العرض والطلب». ورأى ان «بنية الاقتصاد العالمي تغيرت في السنوات الثلاثين الاخيرة. فالخدمات باتت تشكل ثلاثة ارباع الاقتصاد الامريكي (...) والنفط لا يؤثر عليها».

وتابع هذا المحلل ان هناك امرا آخر هو ان «هناك مزيدا من الثراء. فالامريكيون يمكنهم شراء الكمية نفسها من النفط اليوم تماما مثلما كان الوضع عندما كان السعر اربعين دولارا».

الى هؤلاء، هناك الطبقات المتوسطة التي تزداد غنى في الدول الناشئة مثل الصين وتشجع على الاستهلاك.

لكن ما يدفع بالاسعار الى الارتفاع هو خصوصا نقص القدرات الانتاجية بينما تتضاعف المشاكل في الدول المنتجة مثل ايران ونيجيريا والعراق.

والامر الاكيد هو ان المخاطر المرتبطة بارتفاع الاسعار تتزايد وتثير القلق.

وقال صندوق النقد الدولي ان ارتفاعا جديدا بنسبة عشرة بالمئة في اسعار النفط يمكن ان يكلف النمو العالمي بين نقطة و1,5 نقطة ويزيد من العجز الامريكي. واضاف ان تفاقم العجز في الحسابات الجارية الامريكية نجم بنسبة خمسين بالمئة عن ارتفاع اسعار النفط.

وحذرت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) التي تؤمن اربعين بالمئة من العرض العالمي للنفط الخام، الثلاثاء من ان استمرار ارتفاع اسعار الطاقة يمكن ان يشكل خطرا على النمو.

ورأى جوليان جيسوب المحلل في كابيتال ايكونوميكس ان الوضع لا يدعو الى الذعر حاليا. وقال «لو بلغ سعر البرميل سبعين دولارا في فترة انكماش لشعرت بقلق كبير لكن سبعين دولارا بينما يشهد الاقتصاد العالمي نموا يزيد على اربعة بالمئة لا يثير قلقا كبيرا».

وفي باريس قالت وكالة الطاقة الدولية الجمعة انه ما من شك يذكر ان الطلب على النفط سيواصل نموه حتى عام 2030 وأكدت من جديد ان الامر يحتاج استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة بالشرق الاوسط وشمال افريقيا لتلبية الطلب.

وكان شكيب خليل وزير الطاقة الجزائري دعا الدول المستهلكة في وقت سابق الى ضمان الطلب اذا كانت تريد من منظمة أوبك زيادة انتاجها وطالبها بضرورة العمل على خفض التوترات السياسية من أجل خفض أسعار النفط.

وقال فاتح بيرول كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة لرويترز في مقابلة «هناك حاجة لاستثمارات ضخمة في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ونحن نتوقع أن يأتي الكثير من (الطلب على) النفط والغاز عن طريق الاسواق. عدم اليقين بشأن مستوى الطلب على النفط هامشي للغاية».

الهند: أسعار النفط المرتفعة تضر بالدول النامية

الدوحة ـ من ديبا بابينغتون:

قال وزير النفط الهندي لرويترز الجمعة ان على كبار منتجي النفط في العالم أن يزيدوا انتاجهم للحد من ارتفاع أسعار الخام التي بلغت مستويات قياسية وأصبحت تنذر بالاضرار بالدول النامية المستهلكة للطاقة.

وقال الوزير مورلي ديورا ان طفرة الطلب على النفط في الهند والصين كانت محركا أساسيا وراء موجة صعود أسعار الخام المستمرة منذ أربع سنوات، مضيفا أن المسؤولية تقع الان على عاتق المنتجين لخفض الاسعار.

وقال قبل بدء مباحثات بين المنتجين والمستهلكين في الدوحة «عليهم ان يدركوا أن من الضروري الا تتسبب هذه الاسعار المرتفعة في الحاق الاذى بالدول فلابد أن يزيد الطلب...لست ضد نمو الطلب. الطلب يجب أن يرتفع. الاسعار لا يجب أن تكون بهذا الارتفاع».

وقال ان من الاولويات القصوى للهند على هامش مباحثات منتدى الطاقة العالمية العمل على زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر.

كما تتطلع الهند وهي سادس أكبر مستهلك للنفط في العالم الى تعزيز الانتاج المحلي وتسعى حثيثة لاجتذاب استثمارات أجنبية. ورغم أن أيا من الشركات الامريكية لم تشترك من قبل في جولات هندية سابقة لمنح رخص التنقيب عن النفط فان ديورا قال انه يتوقع أن تشارك شركات نفط أمريكية عملاقة مثل شيفرون واكسون موبيل في الجولة المقبلة في وقت لاحق من هذا العام.